تراجع القيمة السوقية إلى 28,2 مليار دينار بانخفاض 2,7٪

تبعات «توزيعات البنوك» تضرب البورصة مجدداً.. و800 مليون دينار خسائر سوقية

■ 5 بنوك خسائرها بين 0,6٪ و4٪ استحوذت على 65٪ من السيولة

■ 3,2٪ خسائر السوق الأول و2,7٪ لـ «العام» و1,7٪ لـ «الرئيسي»

شريف حمدي

استهلت بورصة الكويت تعاملات بداية الأسبوع بتحقيق خسائر لافتة على مستوى كل المؤشرات والمتغيرات، في مقدمتها القيمة السوقية، إذ خسرت نحو 800 مليون دينار بنهاية جلسة امس.

ويبدو ان تبعات أزمة توزيعات البنوك التي طلت برأسها على السوق الاسبوع الماضي مازالت مستمرة، حيث ألحقت بالسوق مزيد من الخسائر استكمالا لما انتهت عليه تعاملات الأسبوع الماضي.

وتشهد البورصة الكويتية سجالا واسعا منذ جلسة تداول الأربعاء الماضي بإعلان اتحاد مصارف الكويت قرار عدم التوزيع النقدي للبنوك، وهو ما تفاعلت معه البورصة بشكل سلبي وهوى بمؤشراتها بشكل كبير ومنيت القيمة السوقية بخسائر تقارب نصف مليار دينار.

وعلى إثر هذه الخسائر ألغت هيئة أسواق المال جلسة الأربعاء واعتبارها كأن لم تكن، ما فتح باب الجدل باعتبار إلغاء الجلسة سابقة تاريخية، وهناك من تضرر من إلغائها.

وبالعودة لتعاملات جلسة امس، فتراجعت القيمة السوقية الى 28,210 مليار دينار من 29,004 مليار دينار في جلسة الخميس الماضي بنسبة انخفاض 2,7٪.

كما انخفضت السيولة ولكن بقدر محدود، إذ بلغت امس 43,4 مليون دينار مقارنة مع 47,7 مليون دينار في جلسة ختام الاسبوع الماضي.

وتركزت السيولة بطبيعة الحال حول اسهم البنوك كونها المعنية بالقرار الذي قلب حال البورصة رأسا على عقب، حيث استحوذت 5 اسهم بنكية على 65٪ من سيولة امس بإجمالي 28,5 مليون دينار، وهي: «بيتك» بسيولة 11,9 مليون دينار، و«الوطني» بسيولة 5,9 ملايين دينار، و«أهلي متحد» بسيولة 4,7 ملايين دينار، و«الخليج» بسيولة 3,2 ملايين دينار، و«kib» بسيولة 2,7 مليون دينار، ولوحظ انخفاض هذه الاسهم بنسب متفاوتة تبدأ من 0,6٪ وحتى 4٪.

وأنهت جلسة امس تعاملاتها على تراجع المؤشر الذي يقيس أداء السوق الأول بنسبة 3,2٪ محققا 174 نقطة خسائر ليصل الى 5347 نقطة، وانخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,7٪ خاسرا 69,6 نقطة ليتراجع الى 4172 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 2,7٪ محققا 139 نقطة خسائر ليصل الى 4951 نقطة.

لنحو 732 عقداً.. ووزارة الصحة في المقدمة بعقود قيمتها 249 مليون دينار

916 مليون دينار تعاقدات الحكومة الطارئة في 3 أشهر

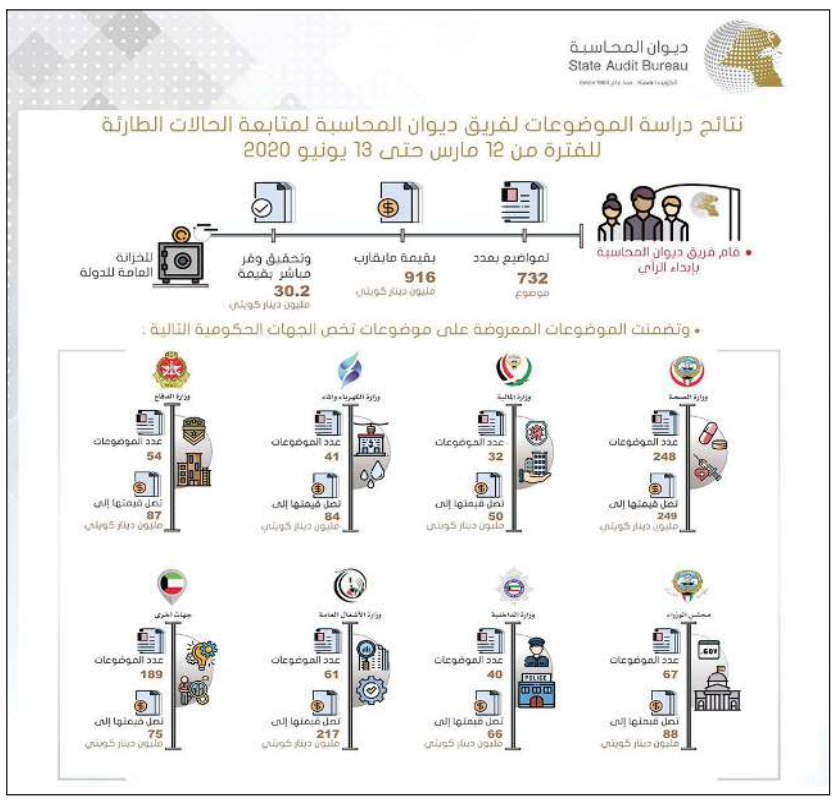

أحمد مغربي

بلغت قيمة التعاقدات الحكومية خلال الفترة الممتدة من 12 مارس الماضي حتى 13 الجاري (أي 3 أشهر) للحالات الطارئة نحو 916 مليون دينار لنحو 732 عقدا، فيما تم تحقيق وفر بقيمة 30,2 مليون دينار من هذه التعاقدات. ووفقا لبيانات صادرة عن ديوان المحاسبة، فإن تلك التعاقدات التي درسها فريق الديوان تأتي ضمن التعاقدات الحكومية لمتابعة الحالات الطارئة في ظل مواجهة فيروس كورونا المستجد، حيث بلغت تعاقدات وزارة الصحة نحو 249 مليون دينار لأكثر من 248 عقدا لتستحوذ على نحو 35٪ من تعاقدات الجهات الحكومية، فيما استقرت تعاقدات وزارة المالية عند 32 عقدا بقيمة 50 مليون دينار دون تغيير. وقامت وزارة الكهرباء والماء بالتعاقد على 41 عقدا بقيمة 84 مليون دينار، فيما تعاقدت وزارة الدفاع على 54 عقدا بقيمة 87 مليون دينار، أما مجلس الوزراء فتعاقد على 67 عقدا بقيمة 88 مليون دينار، ووزارة الداخلية قامت بالتعاقد على 40 عقدا بقيمة 66 مليون دينار.

أما وزارة الأشغال العامة فتعاقدت على 61 عقدا بقيمة 217 مليون دينار، وسجلت جهات أخرى عقودا بقيمة 75 مليون دينار لنحو 189 عقدا، وذكر ديوان المحاسبة أن هذه التعاقدات يمتد تنفيذها لعدة سنوات مالية.

وقال «ديوان المحاسبة» ان اجمالي عدد الموضوعات التي درسها بلغت 732 موضوعا حيث تمت الموافقة على 485 موضوعا بقيمة 916 مليون دينار وذلك بنسبة 66٪ وهي تشمل موافقات بالإضافة الى موافقات مشروطة، وبلغ عدد المواضيع المخالفة 8 مواضيع بقيمة 40 مليون دينار، فيما لم يوافق الديوان على 33 موضوعا بقيمة 27 مليون دينار وتم رد اوراق مواضيع لنحو 159 عقدا بقيمة 266 مليون دينار. من جهة ثانية، قال ديوان المحاسبة إنه تم ابداء الرأي في موضوعات بشأن تعاقد الصندوق المؤقت لاستقبال المساهمات النقدية لدعم جهود الحكومة في مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد حيث بلغ اجمالي قيمة المساهمات حتى تاريخه 53,7 مليون دينار، وبلغ عدد الموضوعات المعروضة 22 بقيمة 29 مليون دينار، وتم توفير تجهيزات ومعدات طبية وأدوية ومستهلكات لوزارة الصحة وتوفير محجر صحي متكامل لاحتواء عدد 5 آلاف عامل بوزارة الأشغال.

ترسيات العقود في الشرق الأوسط تراجعت إلى 2,1 مليار دولار.. الأدنى منذ 2004

«ميد»: الكويت لم ترسِ أي عقود خلال مايو

محمود عيسى

غاب اسم الكويت عن قائمة مجلة ميد لترسيات العقود في الشرق الأوسط خلال مايو الماضي، وذلك للشهر الثاني على التوالي، فيما حلت قطر في المركز الاول خليجيا بعقود بلغت قيمتها 1,167 مليار دولار، وتلتها الإمارات وعمان في المركزين الثاني والثالث بواقع 427 مليون دولار و169 مليون دولار على التوالي، فيما احتلت السعودية المركز الرابع بترسيات قيمتها 131 مليون دولار، وأخيرا البحرين خامسا بواقع 115 مليون دولار.

وقالت مجلة ميد ان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) سجلت أدنى قيمة على الإطلاق لترسيات العقود في شهر مايو، حيث بلغت 2,1 مليار دولار فقط، وتتخذ المسار ذاته لتشهد أدنى قيمة على الإطلاق للصفقات التي تمت ترسيتها خلال فترة دورية ربع سنوية منذ الربع الثالث من 2004، وبالتالي فإن المنطقة سجلت أدنى قيمة شهرية على الإطلاق لترسيات العقود منذ 2004.

ويظهر تحليل الصفقات الموقعة في المنطقة باستخدام قاعدة بيانات «ميد بروجكتس» ـ التي تتتبع نشاطات المشاريع الإقليمية ـ أنه تم منح ما مجموعه 6,6 مليارات دولار من العقود في الربع الثالث من 2004، فيما ان الصفقات التي ستبرم في الربع الثاني 2020، على الرغم من أنه لم يكتمل بعد بلغت نحو 8 مليارات دولار من العقود الموقعة، وهي ثاني أدنى قيمة ربع سنوية للصفقات التي وقعت. في حين شهدت منطقة مينا 5,9 مليارات دولار من العقود الممنوحة في أبريل، فإن تراجع قيمة العقود في مايو يمثل دليلا على الأثر الساحق لوباء كورونا والهبوط المستمر لأسعار النفط على الاقتصادات الإقليمية.

وقد شهد العراق ترسية عقود بقيمة 56 مليون دولار، مقابل 9 ملايين دولار من العقود التي أرسيت في مصر، ما يعكس أيضا خطط شد الحزام التي تتبعها دول المنطقة فيما يتعلق بالمصروفات الحكومية.

ومع ذلك، وفي حين يتم تطبيق تدابير تقشف في الإنفاق الرأسمالي في جميع دول المنطقة فإن «ميد بروجكتس» تتوقع مزيدا من تراجع الإنفاق على المشروعات ولكنه لن يجف تماما، حيث لاتزال ثمة مناقصات تطرح، ولاتزال العقود تمنح للمقاولين في جميع أنحاء المنطقة.

وتتنبأ المجلة أيضا بأن تعطي الحكومات الأولوية للإنفاق الاجتماعي ومشروعات المرافق عند مراجعة المشاريع المخطط لها.

«هيئة الأسواق» توافق لـ «وربة» على إصدار صكوك بـ 150 مليون دينار

أعلن بنك وربة حصوله على موافقة هيئة أسواق المال يوم السبت الماضي، على ما ورد في نشرة الاكتتاب الخاصة بإصدار صكوك لا تتجاوز 150 مليون دينار، حيث أوضح البنك في بيان على موقع البورصة أمس، إن تلك الصكوك تأتي ضمن برنامج إصدار الصكوك بقيمة لا تتجاوز ملياري دولار، أو بما يعادلها بالعملات الأخرى. وكان «وربة» قد أعلن نهاية مايو الماضي، حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على الإصدار الثاني من الصكوك بقيمة لا تتجاوز 150 مليون دينار.

«المشتركة» توقع عقد مشروع في أبوظبي

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات عن توقيع إحدى شركاتها التابعة بأبوظبي عقد مناقصة بقيمة 295,8 مليون درهم، بما يعادل 24,95 مليون دينار. وقالت «المشتركة» في بيان على موقع البورصة أمس، إن المناقصة تمت ترسيتها على شركة المجموعة المشتركة للمقاولات ـ الإمارات التابعة للمجموعة والتنفيذ لصالح المالك شركة أبوظبي للخدمات العامة «مساندة». وبحسب البيان، تتعلق المناقصة بتنفيذ مشروع تطوير شبكة خط صرف مياه الأمطار الخاصة بمنطقة الريف السكنية، بمدة تنفيذ تبلغ 730 يوما، وأوضحت «المشتركة» أنه من المتوقع تحقيق أرباح تشغيلية من المناقصة المشار إليها، وسيتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة بالسنوات المقبلة.

المجموعة أوضحت أن البنوك قد تلجأ للاستفادة من متطلبات السيولة الأقل.. وبالتالي لن تستطيع توزيع أرباح

«هيرميس»: لا مخاطر على توزيعات «الوطني» و«بيتك» و«الخليج» لعام 2020.. حالياً

محمود عيسى

قالت مجموعة اي اف هيرميس المصرفية، انها لا ترى اي مخاطر تتعلق بتوزيعات الأرباح لعام 2020، فيما يتعلق بكل من: بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي «بيتك»، وبنك الخليج، في المرحلة الحالية.

جاء ذلك في سياق تحليل المجموعة للبيانات الصادرة من قبل البنوك الكويتية، والمتعلقة بتوزيع الأرباح لعام 2020، حيث قالت: «البنوك تقول إنها لم تتخذ قرارا بهذا الشأن فيما أوضح بنك الكويت المركزي أن إلغاء توزيعات الأرباح أمر اختياري بالنسبة للبنوك».

توزيع الأرباح

وأوضحت هيرميس انه في أعقاب اقتراح اتحاد مصارف الكويت يوم الأربعاء الماضي، بإلغاء توزيعات الأرباح من قبل جميع البنوك لعام 2020، أصدرت جميع البنوك إفصاحات لبورصة الكويت، توضح أن قرار توزيع الأرباح لم يتخذ بعد، وأن هذا القرار يستند إلى التوصية المرفوعة من قبل مجلس إدارة كل بنك إلى الجمعية العمومية في نهاية السنة المالية.

وأضافت البنوك في بياناتها أنه لم تتم استشارتها من قبل «اتحاد المصارف»، بشأن قرارات توزيع الأرباح المعلنة، وانه لا يمكن للبنوك اتخاذ قرار بشأن توزيعات الأرباح قبل معرفة قيمة الأرباح التي ستتحقق خلال السنة.

وأضافت أنه انسجاما مع متطلبات اتفاقية بازل 3 الدولية، فربما لا يتم توزيع الأرباح إذا استفادت البنوك من الحد الأدنى لنسب كفاية رأس المال المقدر بواقع 250 نقطة أساس أقل من الحد الأدنى السابق، ومتطلبات السيولة الأقل (صافي نسبة التمويل المستقر ونسبة تغطية السيولة) التي انخفضت من 100٪ إلى 80٪.

تقديرات أرباح 2020

من جانبها، قالت المجموعة: «استنادا إلى تقديراتنا للأرباح لعام 2020 ونمو الأصول المرجحة بالمخاطر وافتراض تحقيق البنوك لعام 2020 الأرباح ذاتها التي حققتها العام الماضي، فقد يقترب بنك برقان من بلوغ الحد الأدنى السابق لمؤشر رأس المال مقابل الأصول المرجحة للمخاطر CET1، وبالتالي يمكن أن تكون توزيعات أرباح برقان معرضة للخطر لعام 2020.

ونتوقع بالفعل عدم توزيع أرباح نقدية بالنسبة لبنك وربة، حيث لم يدفع أبدا أرباحا نقدية منذ إطلاق نشاطاته، ومن غير المحتمل أن يبدأ بدفع أرباح هذا العام، وكذلك بنك الكويت الدولي «KIB»، حيث ان نسبة انكشافه نتيجة الإقراض الى مؤسسة «NMC» الصحية وكنسبة مئوية من أرباح ما قبل المخصصات تصل الى حوالي 80٪، وبالتالي فمن المعقول ان نتوقع تعرض أرباح البنك لضرر كبير هذا العام.

ومن ناحية أخرى، قالت المجموعة: «لا نرى في هذه المرحلة مخاطر على بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي وبنك الخليج فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح. ومع ذلك، فلا يمكننا أن نكون على يقين من أن البنوك لن تستفيد من متطلبات السيولة الأقل».